نتائج التصعيد في درعا تقرب بين سوريا والأردن

ص2

تحويلات الأبناء آخر ما بقي لدى اللبنانيين

ص21

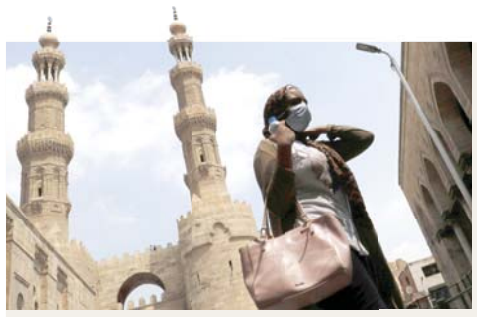

أوزع تركتي في حياتي: وضع حد لنهب ميراث المرأة

ص13

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2021/09/22

15 صفر 1443

السنة 44 العدد 12187

Wednesday 22/09/2021

44th Year, Issue 12187

الرئيس التونسي يحسم الجدل بقوة: لا عودة إلى ما قبل 25 يوليو

قيس سعيد يعلن استمرار التّدابير الاستثنائية ووضع أحكام انتقالية وقرب تعيين رئيس حكومة

تونس – حسم الرئيس التونسي قيس سعيد في كلمة قوية له الاثنين الجدل بشأن مصير منظومة ما قبل الخامس والعشرين من يوليو، مشددا على القطيعة التامة معها، والإعلان عن أحكام انتقالية ومشروع قانون انتخابي جديد تمهيدا لإجراء انتخابات مبكرة.

وقال قيس سعيد، في إشارة إلى تصريحات وتأويلات قانونية بشأن عودة البرلمان المجمد لتأمين "حل دستوري" للخروج من المرحلة الانتقالية، "يريدون العودة إلى ما قبل الخامس والعشرين من جويلية (يوليو).. ولكن لن يعودوا أبدا".

وكان حوالي 70 نائبا قد وقعوا على عريضة تدعو إلى عودة البرلمان "بشروط وفق توقيت محدد" من أجل "حل دستوري يخرج تونس من المأزق الحالي".

ووصف الرئيس سعيد احتجاجات محدودة مناهضة لقراراته، جرت السبت الماضي، بأنها "مسرحية"، مشددا على تمسكه بالإجراءات الاستثنائية التي أفضت إلى تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن النواب.

وقال قيس سعيّد إنّ "هذه التدابير الاستثنائية ستتواصل وقد تمّ وضع أحكام انتقالية وسيتمّ تكليف رئيس حكومة ضمن أحكام انتقالية تستجيب لإرادتكم وسيتمّ وضع مشروع انتخابي جديد".

وأضاف "كان من الضروري اللجوء إلى الفصل 80 من الدستور.. وصواريخنا القانونية على منصات إطلاقها وتكفي إشارة واحدة لتصلهم إلى أعماق أعماقهم".

ويرى سياسيون ومحللون أن الرئيس سعيد قد حسم وبصفة قاطعة مع محاولات جرّ البلاد للعودة إلى ما قبل الخامس والعشرين من يوليو في ما يتعلق بعودة البرلمان ولو بشكل مؤقت ولهدف محدود، وكذلك ما تعلق بحوار وطني يضم من ضمن المشاركين فيه الأحزاب التي شاركت في الحكومات السابقة والتي وفرت غطاء سياسيا للفساد وبعضها تحالف معه.

ويشير هؤلاء إلى أن قيس سعيد يعرف أن القبول بحلول جزئية بالتحالف مع المنظومة السابقة، ولو اضطرارا لتمرير إصلاحات، سيمس من مصداقية خطابه المعارض جذريا لها والذي يتهمها بالفساد والتآمر على الدولة ومحاولة اختراق المؤسسات.

وقال المحلل السياسي منذر ثابت في تصريح لـ"العرب" إن خطاب الرئيس سعيد كان واضحا، وأعلن فيه أنّ لا عودة إلى الوضع السابق بأيّ شكل، كما وضع البلاد على طريق مسار انتقال سياسي جديد، وهذه المرحلة ستقود إلى استفتاء شعبي وقانون انتخابي جديد.

وأضاف أن خطاب قيس سعيد في مدينة سيدي بوزيد هو "خطوة في اتجاه الحسم بشأن المنظومة السابقة، وأخرى في اتجاه أفق جديد".

ويعتقد مراقبون محليون أن القطيعة مع الماضي صارت أمرا لا مفر منه، وليس مهما إن كانت الإجراءات المرتقبة (القانون الانتخابي، أو الاستفتاء) من داخل دستور 2014 أم من خارجه، وهي تفاصيل تهم المختصين بالقانون، لافتين إلى أن خطاب قيس سعيد بشأن القطيعة مع المنظومة القديمة موجه إلى الشعب التونسي لطمأنته على أن التريث في وضع ملامح المرحلة القادمة لا يعني تراجعا ولا ضعفا ولكن الهدف منه هو حساب كل خطوة لتأمين الخروج من المرحلة الانتقالية.

وقال أمين عام حركة الشعب زهير المغزاوي إن تونس وبعد خطاب الرئيس سعيد "تتنفس الصعداء في انتظار تشكيل حكومة للانطلاق في ديناميكية جديدة والبدء في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة".

من جهته لفت رابح الخرايفي أستاذ القانون الدستوري إلى أن القطيعة مع المنظومة القديمة لا تعني التراجع عن موضوع الحريات.

وأشار في تصريحات إعلامية إلى أن "قيس سعيد أكّد أولا على بقاء باب الحريات وذلك دليل على أن الدستور مازال نافذا وسيبقى نافذا في باب الحريات والأمر سيان بالنسبة إلى السلطتين القضائية والمحلية اللتين لن يتم المساس بهما".

وقال قيس سعيد إن "الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور ستبقى سارية المفعول ولن يقدر أحد على افتكاك حريتكم وحقوقكم في الشغل والحرية والكرامة"، في رد على حملات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لأنصار حركة النهضة الإسلامية تخوّف التونسيين على مصير حرياتهم وتحرّض على الاحتجاج ضد قيس سعيد.

ويذهب المراقبون إلى أن قيس سعيد قد نجح في عزل المنظومة السابقة لإجراءات الخامس والعشرين من يوليو عن أيّ تأثير في المشهد الجديد بالرغم من مساعيها للضغط من خلال طلب الدعم الخارجي، لكنهم لفتوا إلى أن التركيز يجب أن يكون في المرحلة القادمة على الملف الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما عناه الرئيس سعيد من خلال حديثه عن تكليف رئيس حكومة جديد.

وأكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي أن المطلوب أن تغطي "السلطة التنفيذية الفراغات وتحل المشاكل"، مضيفا في تصريحات إعلامية "فليتواصل الاختلاف في ما هو سياسي إلا أن الاقتصادي والاجتماعي لا ينتظر".

خطاب حاسم

منذر ثابت

قيس سعيد وضع تونس على طريق مسار انتقال سياسي جديد

رابح الخرايفي

القطيعة مع المنظومة القديمة لا تعني التراجع عن الحريات

نورالدين الطبوبي

فليتواصل الاختلاف السياسي لكن الملف الاقتصادي لا ينتظر

محاولة الانقلاب توسع الشرخ بين طرفي السلطة في السودان

الخرطوم – أحبط الجيش السوداني الثلاثاء محاولة انقلابية، هي الرابعة منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير، للسيطرة على مقاليد السلطة في البلاد، تزامنًا مع تصاعد حدة الاضطرابات في بعض المناطق الأيام الماضية. وهو ما من شأنه أن يوسع الشرخ بين المكونين المدني والعسكري في السلطة الانتقالية، خاصة في ظل الغموض الذي يكتنف هوية من يقف وراء المحاولة الانقلابية.

وذكرت مصادر عسكرية أن عددا من جنود سلاح المدرعات وقفوا وراء محاولة الانقلاب وحاولوا السيطرة على عدة مؤسسات حكومية، لكن تم التصدي لهم، وأن السلطات أوقفت العشرات من الضباط والمجندين والبحث جار عن آخرين على خلفية المحاولة الانقلابية، وتم نقل المتهمين إلى السجن الحربي والأمن العسكري.

وبعثت زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو الثلاثاء إلى مقر سلاح المدرعات الذي تورط عدد من ضباطه في المحاولة الانقلابية رسائل مهمة، مفادها أن هناك توافقا بين الجيش وقوات الدعم السريع لإحباط أي محاولة للانقضاض على السلطة.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم محمد خليفة صديق لـ"العرب" أن "بيان القوات المسلحة بشأن المحاولة الانقلابية لم يفصح عن معلومات محددة ولم يكشف الخلفيات السياسية والفكرية للقائمين عليها، ولا تُعرف أسبابها".

وذهبت معلومات جاءت على ألسنة قيادات عسكرية إلى أن عددا من الضباط والجنود حاولوا السيطرة على بعض المؤسسات الحكومية، منها مبنى الإذاعة، لكن تم التصدي لهم، دون أن تكون هناك تفاصيل حول كيفية التعامل معهم داخل المبنى الحكومي وكيف كانت ردة فعلهم بعد أن فشلت مهمتهم، وهو ما أشاع تكهنات متضاربة.

وذكر خليفة في تصريح لـ"العرب" أن "المحاولة تبدو غير ناضجة وبها العديد من الثغرات التي جعلت غالبية شوارع الخرطوم تخلو من العناصر العسكرية غير المعتادة تقريبا، وعلى قيادة الجيش الإفصاح عن الجهات التي تواصلت مع الضباط والعسكريين، بما يقود إلى اتخاذ قرارات سليمة تمنع تكرار الواقعة".

وأكد أن محاولة الانقلاب الفاشلة ستقوي شوكة المدنيين، لأن من قاموا بها ينتمون إلى المؤسسة العسكرية، وربما يثبت تعاون بعض القيادات معهم أو أنهم تلقوا دعما منها، ولذلك يحاول الجيش استنفار قواه المتعددة لتأكيد أنه هو من أحبط المحاولة ووحده يشكل صمام الأمان لعدم الانقضاض على السلطة.

وتوقع متابعون حدوث حركة واسعة من الإقالات لقيادات محسوبة على النظام البائد الأيام المقبلة، خاصة أن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك أشار بلا مواربة إلى وجود عناصر تنتمي إلى نظام البشير داخل الجيش وخارجه لعبت دورا في المحاولة الانقلابية.

وضاعف الانقلاب الفاشل الضغوط على المكون العسكري باعتباره مسؤولاً عن تأمين المرحلة الانتقالية، في ظل تأييد دولي واسع للانتقال من الحكم العسكري إلى المدني، وهو ما يجعله أمام عواصف عديدة تنهمه بالتماهي مع أتباع النظام السابق لخدمة أهدافه في الاستئثار بالسلطة.

محمد الأسباط

البناء الهش لمؤسسات الحكم يغري المغامرين في الجيش

محمد خليفة صديق

بيان القوات المسلحة لم يفصح عن هوية المنقلبين وأجندتهم

وتقود تلك الضغوط إلى إعادة ترتيب أوراق المرحلة الانتقالية، إذ أن هيمنة المكون العسكري على مقاليد الحكم لن تستمر طويلا، وأن قوى دولية قد تحاول إحداث المزيد من التوازن بين الأطراف المختلفة على أسس توافقية للوصول إلى محطة الانتخابات.

وقال القيادي البارز بتجمع المهنيين محمد الأسباط لـ"العرب" إن "المحاولة الانقلابية لن تكون الأخيرة التي تتعرض لها البلاد لأن البناء الهش لمؤسسات الحكم متوقع أن يغري بعض المغامرين في الجيش بالتفكير في الانقضاض على السلطة، كما أن فلول النظام السابق يحدوهم الأمل في استعادة السلطة بفعل العثرات التي تواجهها".

وأوحت تصريحات حمدوك عقب المحاولة الانقلابية بأن هناك رغبة من جانب المكون المدني في توظيفها لممارسة المزيد من الضغوط على العسكريين لاستكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية واتخاذ قرارات أكثر فاعلية بحق رموز النظام السابق بعد أن شهدت الفترة الماضية تراجعًا على مستوى فاعلية مواجهتهم.

زعيم البوليساريو يقود وزيرة الخارجية الإسبانية السابقة إلى القضاء

مدريد – فتحت محكمة في مدينة سرقسطة الإسبانية الاثنين تحقيقا رسميا في دور وزيرة الخارجية السابقة أرانتشا جونثاليث لايا في إدخال زعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي مستشفى إسبانيا في أبريل، وهي الخطوة التي أثارت غضب المغرب وقادت إلى توتر حاد في العلاقة بين البلدين.

وقالت متحدثة باسم محكمة سرقسطة الثلاثاء إن لجنة تحقيق ستبحث فيما إذا كانت أيّ مخالفات قد ارتكبت عندما سُمح لزعيم جبهة البوليساريو الانفصالية بالدخول إلى إسبانيا من الجزائر، حيث يعيش، وعندما أدخل المستشفى في مدينة لوجرونو.

وأضافت أنه سيتم استجواب جونثاليث لايا في إطار التحقيق. كما يخضع مساعد كبير سابق كذلك للتحقيق.

يأتي قرار القاضي بناءً على طلب محامي الدعوى الشعبية أنطونيو أورديالیس، الذي يعتبر أن شهادة لايا ضرورية.

ولم ترد الوزيرة السابقة على رسالة لطلب التعقيب. وكانت لايا قد قالت آنذاك إن غالي سُمح له بدخول إسبانيا لأسباب إنسانية وإن القرار قانوني.

وقال المعلق الصحافي الإسباني خافيير فيرنانديز لـ"العرب" إن "وزيرة الخارجية السابقة عليها أن تفسر لقاضي التحقيق الأسباب التي دفعتها للسماح لإبراهيم غالي بدخول إسبانيا دون المرور بالتدقيقات المعتادة لشخصيات من هذا النوع من قبل السلطات الأمنية".

وأضاف "السؤال هل هي من اتخذ القرار أم رئيس الحكومة الإسبانية بطلب من الحكومة الجزائرية؟".

وأشار فيرنانديز إلى أن مهمة وزراء الخارجية "تسهيل العلاقات بين البلدان وليس تسميمها" في إشارة إلى المغرب الذي احتج بشدة على السماح لغالي بدخول إسبانيا والعلاج في مستشفياتها ثم السماح له بالمغادرة إلى الجزائر.

وقال مراقبون إن القضاء الإسباني مستمر بالتحقيق في هذا الملف من أجل تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية في دخول غالي، وهو ما يطالب به المغرب لأجل غلق هذا الملف وتخفيف مخلفاته على العلاقة مع إسبانيا.

خافيير فيرنانديز

على الوزيرة السابقة أن تفسر أسباب سماحها بدخول غالي

وكان كاميلو فيلارينو رئيس ديوان الوزيرة أقرّ بأنه كان من أعطى الأمر بإلغاء رقابة "الجمارك والهجرة" عند دخول غالي إلى إسبانيا، وأنه اتصل بـ"الرئيس الثاني لهيئة الأركان الجوية، فرانسيسكو خافيير فيرنانديز سانشيز" حتى لا يقوم "بإجراءات جمركية" للغرض.

وبعد خروج غالي من البلد اختفت الوزيرة الإسبانية وتجنّبت أيّ تصريحات في الموضوع، قبل أن يتم التخلي عنها ضمن تعديل وزاري قام به رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز في يوليو.

وراهن مراقبون على أنّ استبدال إسبانيا لوزيرة الخارجية المثيرة للأزمة بالسفير لدى فرنسا خوسيه مانويل ألباريس المعروف بخبرته في شؤون المغرب، سيقود إلى حلّ الأزمة. لكن الرباط قالت إن تعويض لايا بوزير جديد لا يكفي لإغلاق الملف.

وسبق أن دعا المغرب إسبانيا إلى إجراء تحقيق "شفاف" حول دخول غالي إلى مدريد لتلقي العلاج.

وقال المدير العام للشؤون السياسية بوزارة الخارجية المغربية فؤاد يزوغ في مايو إنه "يتعين إجراء تحقيق شفاف لتسليط الضوء على ملابسات القضية".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1